سياسة التخطيط الحضري وانعكاساتها على واقع المدينة الجزائرية
المدينة الجديدة "ماسينيسا" بقسنطينة نموذجاً.

د.بغريش ياسمينة
جامعة قسنطينة2

مسلمي أمينة
جامعة قسنطينة2

تاريخ الارسال: 15-05-2019 تاريخ القبول: 09-06-2019 تاريخ النشر: 15-06-2019

ملخص البحث: المدينة هي المجال الجغرافي الذي تتقاطع فيه قوانين التهيئة والتعمير مع نشاطات السكان حيث تتفاعل كل هذه المعطيات مع بعضها البعض فتعطينا مجالا حضريا متميزا ومتفاوتا بتفاوت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان. والجزائر كغيرها من الدول سعت لتحقيق مدينة متناسقة ومنسجمة مع جميع مكوناتها ومتوافقة مع المقاييس العلمية، العالمية، التقنية والفنية المعمول بها، حيث استنسخت تجربة المدن الجديدة بهدف تحقيق التنظيم المجالي المحكم بهدف معالجة مشكلات المدن الكبرى في إطار تنمية حضرية مستدامة.

ومن خلال هذه الورقة هذه سنحاول التعرف على واقع المدينة الجديدة من خلال تقييم السياسة التخطيطية المنتهجة بها والتي رسمت مورفولوجية المدينة ومعالمها العمرانية، ومدى مساهمتها في حل مشكلات المدينة المركزية.

وقد وقع اختيارنا على مدينة "ماسينيسا" باعتبارها مدينة جديدة واعدة كمجال دراستنا، حيث سندرس مدى موائمة المعايير التخطيطية، التعميرية والعمرانية للخصائص السوسيو- ثقافية للسكان في ظل سياسة التخطيط الحضري، ومحاولة معرفة الاختلالات التي تعاني منها على مستوى مجالها الحضري.

الكلمات المفتاحية: -التخطيط الحضري-سياسة المدينة- المدن الجديدة- التجهيزات الحضرية- التعمير.

Urban planning policy and its implications for the reality of the Algerian city
The new city "Masinisa" in Constantine as a model

Abstract: The city is the geographical area where the planning and reconstruction laws intersect with the activities of the population, where all these facts interact with each other and produce an urban area distinct and varied according to the social, economic and cultural characteristics of the population. Algeria has sought to achieve a city that is consistent with all its components by scientific and international standards in its technical aspects. The experience of the new cities has been reproduced with the objective of achieving a comprehensive geological regulation to address the problems of major cities in the framework of sustainable urban development.

Through this paper we will try to identify the reality of the new city by evaluating the planning policy followed by the city's morphology and urban landmarks, and the extent of their contribution to solving the problems of the central city.

We have chosen "Masinisa" as a new and promising city as our area of study. We will examine the compatibility of the planning, urbanization and urbanization criteria of the socio-cultural characteristics of the population under the policy of urban planning and try to know the imbalances experienced by the urban area.

Keywords: Urban planning, city policy, new cities, urban equipment, reconstruction.

المقدمة: ظهرت التجمعات الحضرية في الكثير من البلدان، وسميت بهذا الاسم لكونها عبارة عن عدة أنسجة متلاحمة مع بعضها البعض بسبب توسعها العمراني، وقد شهدت الجزائر هذه الظاهرة من خلال توسعها شرقا وجنوبا، ونتيجة تواجد هذه التجمعات الحضرية وتنمية شبكة الطرقات بدأ انتشار العمران في معظم المدن مع توسع مجالها الحضري، وتشهد المدن الجزائرية لا سيما الكبرى منها نموًا سكانيًا سريعًا لم تستطع السلطات التحكم فيه بفعل التدفقات السكانية الريفية، مما نتج عنه حدوث تحولات حضرية على جميع المستويات(الاجتماعية الاقتصادية، العمرانية) أدت إلى ظهور العديد من المشاكل مثل الأحياء الفوضوية و نقص التجهيزات الحضرية العمومية وما ينتج عن ذلك من أمراض اجتماعية جمة.

الإشكالية: أدى النمو الحضري المتسارع في العديد من مدن العالم وخاصة في البلدان النامية، إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وأمنية وغيرها، والجزائر كغيرها من البلدان النامية أصبحت تعاني اختلالات عدة على مستوى مجالها الحضري، نتيجة الهجرة وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، وتمركز النمو بالمدن الكبرى مثل (قسنطينة، وهران، الجزائر،...)،حيث أدى هذا الوضع إلى بروز العديد من التحديات والمشكلات بهذه التجمعات مست الجوانب المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فعلى الصعيد المجالي برزت أنواع جديدة من السكن الفوضوي والعشوائي وبيوت الصفيح، وهي مساكن تفتقر إلى جميع المرافق الضرورية لحياة كريمة للفرد، كالطرقات ومياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي، وكذا التجهيزات الحضرية العمومية كالمدارس والمستشفيات والساحات العمومية والمرافق الرياضية وغيرها من التجهيزات، أما على مستوى البيئة فأصبح المجال الحضري يعاني من مشكلة التلوث الناجم عن المصانع ووسائل النقل وسوء تسيير النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي، كما عانت المدن من الناحية الاجتماعية من مشكلات متشعبة تمثلت في ظهور أحزمة الفقر التي تنتشر فيها البطالة والجريمة، وبالتالي أصبحت هذه المدن تعاني من الهشاشة والفقر والتهميش الاجتماعي، أمام هذه الأوضاع استلزم الأمر على المختصين بتخطيط المدينة إعادة النظر في مختلف السياسات الرامية إلى تنمية وتخطيط عمراني متوازن ومندمج ومستديم للمدينة، وفي هذا الاتجاه وضعت قوانين ومخططات عمرانية وأدوات للتهيئة والتعمير مثل (المخطط الوطني للتهيئة والمخطط الإقليمي ومخطط التهيئة والتعمير ومخططات استغلال الأرض إلى جانب قانون المدينة الذي صدرت في2006(**لعروق،2008،ص32**) وقانون التنظيم العقاري، هذه الوثائق العمرانية الرسمية جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لخلق شبكة عمرانية متوازنة وفك الخناق عن المدن الكبرى وإنشاء مدن جديدة تهدف إلى إعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل التراب الوطني. غير أن سياسة التخطيط الحضري وإن أدت إلى تحقيق بعض النتائج الايجابية فقد افتقدت للنجاعة، والتنسيق والتكامل وبالتالي ضعف الفعالية

الكفيلة بالقضاء على الاختلالات وإعادة التوازن للمدن الجزائرية، وسنحاول من خلال دراستنا هذه الكشف عن واقع السياسة التخطيطية في الجزائر من خلال تحري واقع المدن الجديدة، باعتبارها مدن مخططة تراعى الاحتياجات الضرورية للسكان والنقائص التي تعاني منها المدن الأم، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي: هل واقع المدينة الجديدة ماسينسا يعبر عن مضمون السياسة التخطيطية التي جاءت بها مخططات التهيئة والتعمير؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في جانبه العلمي، فهو أداة تحليلية تمكن من تقييم التجارب التخطيطية في بلادنا، المتمثلة في مخططات التهيئة العمرانية ومدى الالتزام بمضامينها من طرف الفاعلين في مجال تسيير المدينة، وهذا من خلال مقارنتها مع الواقع الاجتماعي الحقيقي للمدينة الجديدة باعتبارها مجال حضري تسهل فيه تجسيد مضامين هذه المخططات، وأيضا كشف مواطن الضعف في السياسة التخطيطية المنتهجة بالمدن الجزائرية وهذا من خلال النزول إلى الميدان ورصد واقع المجال الحضري.

فرضيات البحث: وفقاً لإشكالية الدراسة فقد اعتمدنا الفرضية التالية:

أن واقع المدينة الجزائرية يتناقض مع مضمون مخططات التخطيط الحضري.

أهداف البحث: بناء على إشكالية البحث وفرضياته فقد تم تسطير الأهداف التالية:

- عرض طبيعة النسيج العمراني والبرامج التنموية التي استفادت منها المدينة والحالة التي تتواجد عليها.
- الوقوف على الاختلالات التي تعاني منها المدينة وانعكاساتها على سكانها.
- اقتراح حلول من أجل معالجة مشاكل المدينة في أبعادها التخطيطية والاجتماعية.

منهجية البحث: من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للبحث جاء البناء المنهجي للدراسة وفق التالي:

- **المنهج الوصفي:** يظهر من خلال اهتمام هذه الدراسة بتصوير الوضع الراهن لمجال الدراسة والذي اعتمدت فيه على الملاحظة المباشرة وعلى الخرائط والبيانات والوثائق التي جمعت خلال الزيارات المتكررة للهيئات والجهات المعنية، وتسجيل شبكة ملاحظات حول مورفولوجية المدينة وانطباعات سكانها، و الذي سمح بالتعرف على واقع السياسة التخطيطية المنتهجة في بناء مجال الدراسة وتحليل المعطيات ومعالجتها وفقاً لما جاء في مخططات التهيئة والتعمير، والكشف عن مواطن الاختلالات بالمجال وهذا من أجل وضع الآليات والحلول الممكنة و الكفيلة بتحسين الوضع ودعم وتيرة التنمية الحضرية بالمدينة.

❖ **أدوات جمع البيانات:** من خلال **الوثائق والسجلات:** فقد تم الاستفادة من هاته الأداة في تحديد الجانب النظري للدراسة من خلال ما تم جمعه من المكتبات الجامعية، إضافة إلى ذلك فقد تم الاستفادة منها في حصر المعطيات الإحصائية والبيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة سواء من جانبها الديموغرافي أو الجغرافي والتجهيزات المتوفرة إلى غير ذلك مما يمكن أن توفره هاته الأداة من معطيات كمية وكيفية، حيث تتمثل البيانات الميدانية في:

– إحصاءات ومعطيات حول المدينة الجديدة ماسينيسا مقدمة من طرف الهيئات المختصة بالتهيئة والتعمير وديوان الوطني للإحصاء والخلية التقنية لمندوبية ماسينيسا.

– بيانات واحصائيات وخرائط حول الخصائص التاريخية والديمغرافية والاجتماعية و العمرانية تشمل مخططات التهيئة العمرانية للمدينة الجديدة ماسينيسا (تقرير مكتب BEM).

الملاحظة: في ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها تم الاعتماد على الملاحظة البسيطة للتعرف على تركيبة المدينة الجديدة ماسينيسا لتقصي واقع المدينة ووضعية نسيجها العمراني ومكوناته وحالة الشوارع والطرقات وكل المظاهر التي تطغى على المدينة والتعرف على الاختلالات التي تعاني منها والتي تعيق عجلة التنمية بها وتجعل سكانها يعانون صعوبات بالغة في نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، و قد مكنت الملاحظة من حصر التجهيزات الحضرية العمومية بالمدينة ومدى كفاءتها وانعكاس هذا الواقع على مظهر مدينة ماسينيسا والذي يُفترض أن يتوافق مع مضامين مخططات التهيئة والتعمير المعمول بها في الجزائر في مجال إنشاء المدن الجديدة.

المقابلة: اعتمدت الدراسة على **المقابلة الحرة:** التي أجريت مع بعض مسؤولي مديريات البناء والتعمير في ولاية قسنطينة، كما أجريت مقابلات مع مسؤولين ببلدية الخروب وخاصة رئيسة مندوبية ماسينيسا والتي دعمت الدراسة بمعلومات قيمة حول واقع المجال الحضري بماسينيسا، والتناقضات في السياسة الحضرية المنتهجة بها المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة ما ساعد على التعرف أكثر على مجال الدراسة، كما تم البحث مع بعض المسؤولين في أسباب العجز الذي تعانيه المنطقة في مجال التجهيزات الحضرية العمومية والتي شكلت عائقا كبيرا في تنمية المدينة، من أجل تدعيم موضوع البحث وتأكيد المعلومات المتحصل عليها وذلك أثناء المناقشات والاستفسارات خلال فترة جمع الوثائق والمعطيات.

أولا– الإطار المفاهيمي للدراسة: ويتضمن **المفاهيم الأساسية التالية:**

1– مفهوم السياسة الحضرية: هي عبارة عن مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها و تنميتها، أو مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسير عمراني متطور و متوازن مع تحديد الوسائل و الأهداف و الموارد البشرية و المادية المتوفرة، من اجل تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية تسييره في مرحلة ما، و حسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة حماية للمكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية للبلاد. (**الطويل، 2005، ص34**).

2– مفهوم التخطيط الحضري: قبل التطرق لمفهوم التخطيط الحضري ينبغي أن نشير إلى مفهوم التخطيط أولا، فالتخطيط كما تعرفه الموسوعة الأكاديمية العربية للتخطيط الإقليمي "هو الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار لإذابة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين أقاليم الدولة و تطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن استغلال للموارد الطبيعية و البشرية، فهو محاولة مدروسة للتوصل إلى الاستغلال الأكمل للموارد الطبيعية عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة" (**بغريش،2012، ص34**).، أما التخطيط الحضري فهو رسم للصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة عبر تحديد المناطق الملائمة لقيام المدن الجديدة وتوسع المدن القائمة، والأسلوب الأمثل لنموها(عموديا أو أفقيا) بما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة، ويتم من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة(**قديد والجزراوي، 2015، ص28–29**). أما "**لويسكيب**" فيعرف التخطيط الحضري على أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب "**بوسكوف**" إلى أن التخطيط عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية، ومهما اختلفت التعاريف التي تعتبر التخطيط الحضري على أنه نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط ويبين تخطيط التنمية الاجتماعية فإن التخطيط الحضري وتخطيط المدينة يجمع بين كل منها آراء و وجهات نظر قريبة و متنوعة منها(**بوزغاية، 2014، ص41**):

- ✓ الاهتمام بقضايا التحضر و المشاكل الحضرية.
- ✓ انتقال الاهتمام من الجوانب الفيزيقية إلى الاجتماعية.
- ✓ التخطيط الحضري مسؤولية مشتركة ترتبط أولا بالهيئات والمصالح الحكومية وتطور التخطيط الحضري واصطباغه بالصبغة الاجتماعية.

وكمفهوم إجرائي فالتخطيط الحضري هو دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل، فالمدينة ليست بناء مادي فقط بل هي أيضا بناء اجتماعي وثقافي يضم مؤسسات اجتماعية وثقافية فالتخطيط يشمل الجانبين المادي والاجتماعي للمدينة، بما يجعلها في النهاية بيئة حضرية ملائمة لعيش الإنسان ومناسبة لمزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية في مؤسسات خاصة لذلك.

3– مفهوم المدينة: من الناحية اللغوية فإن كلمة مدينة ترجع في الأصل إلى كلمة " دين "ذات الأصل السامي وعرفت عند الأكديين والآشوريين بالدين أي " القانون "كما أن" الديان "يقصد بها في اللغة الآرامية والعبرية " القاضي"، وتوافق هذه التفسيرات ما ورد في القران الكريم والحديث النبوي الشريف، فمن خلال التفسير القرآني اتضح أن المواضع التي أطلق عليها لفظ " مدينة "كان عليها حكام وملوك وفيها الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية (**عثمان،**

ص15–16). كما يعرف" **مصطفى الخشاب** "المدينة على أنها وحدة اجتماعية حضرية، محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إلى إدارات، ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها وسهولة مواصلاتها، وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية (**بغريش، مرجع سبق ذكره، ص37**). أما "عاطف غيث" فيرى بأنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية وما يجعل المدينة شيئا محددا، هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية (**زناتي، 2015، ص111**). **أما المشرع الجزائري** فقد عرف المدينة من خلال القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم 1427هـ الموافق لـ:20 فيفري 2006، حيث ورد في نص المادة الثالثة من القانون06/06 ما يلي: "أن المدينة هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني، يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية..."، حيث تم الاعتماد على المعيار الإحصائي للسكان والمعيار الوظيفي للمدينة من خلال تنوع الوظائف بها(**الجريدة الرسمية، القانون06/06، 2006**).

4– مفهوم المدينة الجديدة: يعرف"**صلاح بسيوني**" المدن الجديدة بأنها ذلك المجتمع المحلي المستحدث، الذي يتم إنشاؤه بناء على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكل جوانبه الاقتصادية والفيزيقية والتنظيمية ويلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة، و ذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي و اقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية، ويكون الهدف منه تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي(حمادة،1998، ص45) ، كما تعرف المدن الجديدة بأنها كل مدينة غير مخططة ولكنها مبرمجة وتم تصوير إنشائها والتفكير فيها والرغبة فيها ضمن إطار السياسة الجهوية كمدينة وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني(**رحماني، 1995، ص 259**).

أما المشرع الجزائري فيعرف المدينة الجديدة من خلال القانون رقم 02/08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق لـ 8ماي سنة 2002 بأنها، "كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، و هي تشكل مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري، بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان و التجهيز(**الجريدة الرسمية، 2002، ص4**).

ثانيا : واقع التخطيط في الجزائر في ظل مخططات التهيئة والتعمير:

1– المدينة الجزائرية المعاصرة: إن تزايد الاهتمام بالمشكلات الحضرية دون محاولة فهم هذه المشكلات في بعدها الميكرو –حضري، والماكرو مجتمعي، أدى إلى ظهور مشكلات المدينة المعاصرة أو ما يسمى "بالأزمة الحضرية" في حين يركز البعض الآخر، كما تم التركيز على تراكم وتشابك وتعقد المشكلات التي تواجه حياة المدن، ومما لا شك فيه أن

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والإنسانية، قد أخذت ابعادا خطيرة تنبئ بمزيد من التدهور لحياة المدينة ومن هذه المشكلات (**قيرة، وآخرون، 2008، ص36–37**):

– القصور الواضح في المرافق والخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الترويح، الترفيه،...إلخ)

– انهيار البيئة الفيزيقية وترديها (فسادها وسوء استعمالها وتراكم الاوساخ).

–الشعور بفقدان المعايير وانعدام الأمن والاغتراب.

– مشكلات الواقع الامبريقي الحضري مثل: الإسكان، التلوث، النقل، البطالة، الفقر، التسول، السرقة، الجريمة، الاحتيال، البطالة، المخدرات، امدادات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النظافة، الضوضاء التفكك الاجتماعي، تضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية...إلخ.

– مشكلات عدم الفعالية السياسية، وفشل الجهاز الحكومي والإداري.

2– أدوات التهيئة والتعمير ومدى ملاءمتها مع الواقع: تعد أدوات التخطيط الحضري جزءا من الهيكل التنظيمي و التنفيذي للمدينة و المجال التابع لها تستعمل في معظم بلدان العالم بمختلف أنظمتها السياسية، تشمل عوامل التنفيذ لتجسيد العمل التخطيطي اعتمادا على النصوص التشريعية و التنظيمية، و المخططات الهيكلية و التفصيلية، و ضوابط تنظيم الأرض تلعب أدوارا هامة في تشكيل الأنماط المكانية لاستخدام الأرض و قيم الأراضي، وتتمثل حسب التشريع الجزائري في المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير، مخططات شغل الأراضي والمخططات القطاعية لاسيما تلك المتعلقة بالتراث العمراني، إضافة إلى أدوات الشراكة والإعلام والمتابعة والتقييم والتمويل ويعد نظام التهيئة والتعمير هو النظام الذي يحكم عمليات التخطيط الحضر، يسمى قانون التهيئة والتعمير 29/90 المعدل والمتمم بالقانون 04-05 محتويا على المحددات وتحدد التفاصيل التقنية و القانونية، و ترتبط بهيكل و مكونات و محددات القوانين ولوائحها التنفيذية، تقدم حلولا تنظيمية تمكن من كيفية إنجاز عمليات التخطيط الحضري(**حطاب وآخرون**).

2–1– مفهوم أدوات التهيئة والتعمير: تعتبر من الوسائل الهامة في تنظيم عمليات التخطيط الحضري بالمدينة الجزائرية، وقد عرفها القانون بأنها " الأدوات التي تحدد التوجهات الاساسية لتهيئة الاراضي المعنية، كما تضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة والمباني الموجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في ميدان التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن، وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء والوقاية من الاخطار الطبيعية والتكنولوجية(**الجريدة الرسمية، 1990، ص1654**).

2-1-1-أدوات التهيئة والتعمير في الفترة الاستعمارية: طبقت أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر منذ العهد الاستعماري، حيث سنتعرف على مدى تأثيرها على الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية، ومن تم علاقتها مع أدوات التهيئة والتعمير التي جاءت بعد الاستقلال، ويمكن حصرها فيما يلي:

*المخططات: ظهر التخطيط أول مرة في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بإنشاء مخططات التهيئة وتحسين وتوسيع المدن، من خلال قانون **LA LOI CORNUDET** الفرنسي فترة 19 مارس 1919- 12 جويلية 1924، الذي طبقته فرنسا لأول مرة في مجالها وفي مختلف مستعمراتها ومن مهامه (**بوقبس، 2016، 45-46**):

- إنشاء مختلف التحصيصات.
- تنظيم وتطبيق الطرقات وعرضها، وكذلك المجالات العمومية والمساحات الخضراء.
- حفظ الاحتياطات العقارية الواجب تركها من أجل الارتفاقات وبالأخص العسكرية منها.

ألغيت المخططات السابقة واستبدلت بخلق مخططات تعمير خاص بالجزائر العاصمة من طرف وكالة التخطيط، وذلك بإعداد ملف خاص بإحصاء مشاكل التعمير، خاصة شبكة الطرق.

- ظهور مخططات التهيئة والتعمير في فرنسا لأول مرة في نهاية الخمسينيات وطبقتها في الجزائر سنة 1958م في إطار مخطط قسنطينة، حيث كانت هذه المخططات موجهة للأحياء التي يسكنها الفرنسيين وحرم منها الجزائريين ما سمح بظهور أحياء فوضوية بنوعيها الهشة أو الصلبة وعدا عن غياب سياسة سكنية واضحة تخدم الجزائريين.

***مميزات مخططات الفترة الاستعمارية بالمجال الحضري الجزائري:**

- جاءت في الأربع سنوات الأخيرة للاستعمار من أجل تهدئة الثورة الجزائرية وخدمة مصالح المستعمر.
- كان لها الأثر الكبير في خلق وهيكلة أدوات التهيئة والتعمير منذ فترة الاستقلال وإلى يومنا هذا.
- كان لها الفضل في إدخال تغييرات واسعة على الأنسجة الحضرية القديمة، وهذا ما يفسر دراسة هذه الأدوات منذ الفترة الاستعمارية.

2-1-2-أدوات التهيئة والتعمير فترة الاستقلال: تعتمد التهيئة والتخطيط الحضري على مناهج للدراسة والإعداد اللذان يترجمان على أرض الواقع من خلال ما يصطلح عليه بأدوات التعمير، بمعنى آخر فإن هذه الأدوات هي في نفس الوقت التمثيل الفيزيقي والمجالي للمحتوى ومستويات التنفيذ والتسيير المحددة ضمن السياسة الحضرية المنتهجة فأدوات التهيئة والتعمير هي تعبير عن إطار وخلفية مستمدة من السياسة الاجتماعية والاقتصادية ونظام التشريع المعمول به، حيث تشمل:

أ– مخطط التعمير الموجه (PUD): هو أداة سياسة التنمية والتهيئة الحضرية عبر المجال الفيزيقي والاجتماعي، مخطط التعمير الموجه والترجمة الفعلية لكل التدابير على الميدان والواقع الحضري من خلال التنظيم و الهيكلة العامة والمعتمدة على مدى 10 إلى 15 سنة، كما يمكن تعريفه على انه مجموع الملفات التي تترجم و تتحدد من خلال المعطيات التالية(**تومي، 2005، ص 68**):

- ✓ الإطار القانوني للمخطط مستمد من قوانين التعمير والبناء والسكن.
- ✓ الإطار الوظيفي للمخطط يحتوى تعبير عن كل التدابير القانونية في هذا المجال.
- ✓ الإطار التقني للمخطط وشروحات المخطط.

أما وظيفة المخطط فهي ضمان إطار للتخطيط بالنسبة للسلوك الفردي والجماعي عبر المجال، وهذا الإطار يتكون من كل التدابير والتوجيهات الإجبارية، ويتضمن مخطط التعمير الموجه، التدابير والأحكام والتي تتمحور حول:

– الطبيعة و كيفيات التدخل. – الطبيعة ونمط التهيئة.– شروط استخدام الأرض والمجال الحضري.

– مراحل التنفيذ، – عوائق وحدود استخدام المجال الحضري.

ب–مخطط شغل الأراضي POS: وجاء طبقا للقانون رقم 90/29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير لاسيما / في مادته رقم 31 من الجزء الثالث المعنون بمخطط شغل الأراضي من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة والتعمير، على مستوى كل بلدية واستثناءا مجموعة من البلديات أو جزء من البلدية تحدد – طبقا لتوجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير –القواعد العامة والتزامات استعمال الأرض، وعموما مجال استعمال مخططات شغل الأراضي يكون إجباري (**بوزغاية، مرجع سبق ذكره، ص45–46**).

–البلديات أو جزء من البلديات الواقعة ضمن تجمع يحوي أكثر من 100.000 ساكن.

– في البلديات التي عرفت خرابا هاما في هيكلها بسبب كوارث طبيعية أو حوادث خطيرة.

–استثناءا يمكن إعداد هذه المخططات في الحالات التي يبرر إعدادها بـ:

–الزيادة الديموغرافية أو النمو الاقتصادي أو السياحي.

–إنشاء أو إقامة منشآت هامة. –حماية و تثمين المواقع الطبيعية أو المبنية.

*تهدف مخططات شغل الأرض إلى– :تحدد و بدقة مخطط و خصائص الطرق الرئيسية للسير التي يجب الحفاظ عليها، تعديلها أو إنشائها. –تحديد قطاعات التعمير المستقبلي. – خصيص بالنسبة لكل منطقة الاستعمال الرئيسي للأرض.

–تعرف قواعد البناء

-تحدد بالنسبة لكل منطقة معامل شغل الأرض. -تعين حدود الأحياء الواجب تثمينها. -تحدد الأماكن المخصصة لتموضع التجهيزات العمومية.

3- انعكاسات أدوات التخطيط الحضري على المدينة الجزائرية: إن أزمة المدينة الجزائرية في الواقع أزمة مجتمع متعددة المستويات إنها المجال الفيزيقي والحضاري الذي تقاطعت فيه كل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنها أيضا الإطار الذي جُسِدَ فيه فشل محاولات النهوض بتنمية المدينة الجزائرية من منطلق الاستجابة المتواصلة للاحتياجات الاجتماعية، إلا أننا و صلنا إلى مرحلة الأزمة الملاحظة بالنسبة للخاص والعام، ربما لأننا لم نفهم جيدا خصوصية المدينة الجزائرية، وبالتالي لم تكن مقاربتنا للمدينة بالقدر الكافي من الفهم و التحليل، بمعنى أن الدراسات التي أحيطت بالمدينة افتقدت إلى الوحدة النظرية للإسهام المتميز في فهم وتحليل الواقع الحضري والحياة الاجتماعية والمشكلات الحضرية المختلفة، ومن جهة أخرى فهذه الدراسات اتسمت بالحلول الجزئية والتدخلات الجانبية في مقابل تعقد الظواهر وتشابك المتغيرات الإيكولوجية، حيث تكمن مظاهر أزمة المدينة الجزائرية في(**تومي، مرجع سبق ذكره، ص72**):

أ- على المستوى الفيزيقي: التوسع العمراني غير المتوازن عبر محيط المدينة والأراضي الفلاحية حيث اقتطعت أراض فلاحية بإقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية من السكن والمرافق من جهة وتجسيد سياسة التصنيع من جهة ثانية، حيث شملت كل أشكال التوسع المنظم سكنات، مناطق صناعية، منشآت...إلخ، أو غير المنظم ونعني بها المساكن والأحياء العشوائية بينما تركت المراكز والنواة أي النسيج العمراني القديم على غير المعهود في كل أشكال التعمير في العالم، خارج نطاق التدخلات والسياسات المطبقة ما جعلها عرضة للإهمال والانهيار والاندثار.

ب-على المستوى الاجتماعي و الحياة الحضرية: ويمكن أن نلاحظ:

-عدم قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية.

- تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني.

- تفشي الأمراض والآفات الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية.....الخ.

- أزمة النقل خاصة بالنسبة للمدن الكبرى. ازدياد حجم البطالة وازدياد أزمة الشغل.

- انهيار إطار الحياة الحضرية وتفشي ظواهر الفقر والتسول والتلوث وغيرها.

- أزمة السكن بفعل اختلال التوازن بين العرض والطلب حيث ارتفع معدل شغل المسكن من 5.15 سنة 1966 إلى 8.5 سنة1987 وهذه المظاهر التي تتجلى فيها أزمة المدينة الجزائرية، تعكس في الواقع فشلا للسلطات العمومية في وضع الحلول السياسات المناسبة، حيث اتضح جليا أن الحلول المقدمة تتميز بالظرفية والعشوائية، وهذه الأزمة

مرشحة للتفاقم أكثر فأكثر مستقبلا، إذا لم يراعى تخطيط الحلول و البدائل باعتباره الميدان الأمثل للتحكم في البيئات الحضرية وتوجيهها نحو الأفضل.

4- سياسة المدن الجديدة الحل الأمثل لإشكالية تعمير المدن الكبرى: تبنت الدولة الجزائرية سياسة المدن الجديدة في إطار السياسة العامة للتهيئة العمرانية، من خلال المخطط الوطني للتهيئة العمرانية "SNAT 2025" الذي تمت مراجعته نظرا للتأخر في الشروع في تنفيذه ليعوض ويطبق بدله المخطط الوطني للتهيئة العمرانية "SNAT 2030" وقد أبقى على نفس المحاور الأساسية والتي شملت على(**رحماني، 1995: 260**):

-تحقيق توازن الشبكة الحضرية عبر كامل التراب الوطني ومعالجة الاختلالات الموجودة بين الشمال والجنوب بتوجيه التحضر نحو مجالات جديدة بالجنوب ومن ثم تخفيف ثقل التحضر بالشمال لاسيما على الشريط الساحلي.

-توسيع البنية الحضرية لسكان المناطق الحضرية بدلا من اعتماد التعمير على خيارات التوسع الحضري نحو ضواحي المدن و ما ينجر عنه من سوء تسيير واستهلاك للأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية.

وعليه فقد تضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية إنشاء مدن جديدة بالهضاب العليا كمناطق داخلية والجنوب الشاسع وفي هذا الصدد برمجت 17 مدينة جديدة.

-تخضع المدن الجديدة لقانون رقم08/02 المؤرخ في08/05/2002 والمتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة.

خامسا: سياسة بناء المدينة الجديدة ماسينيسا: تعرف المدينة الجديدة ماسينيسا كمدينة غير مخططة لكنها مبرمجة، فقد تمت صور إنشاءها والتفكير فيها الرغبة في إنجازها في إطار السياسة الجهوية كمدينة، وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني.

1- الإطار القانوني للمدينة الجديدة ماسينيسا: أعطي قرار إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا كمنطقة توسع لمدينة الخروب من جهة وللمساهمة في حل مشكلات السكن والتوسعات العمرانية من جهة أخرى وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم (224/200) في 2000/08/05.

حيث تمت إعادة تهيئة كل من مخطط شغل الأرض رقم 01و02 في سبتمبر2003م، مع احترام ما جاء فيهما من توجيهات وتوصيات عامة والأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي واجهت تطبيق المخططين في أرض الواقع منها وجود تجاويف في الطبقة الأرضية التحتية بالمنطقة الجنوبية لمخطط الأرض رقم01 ومرور أنبوب غاز عالي الضغط في المنطقة الجنوبية للمدينة حيث تضم المدينة ثلاث أحياء(الفرع البلدي بماسينيسا، 2015):

- الحي الأول: يتربع على مساحة تقدر ب:100هكتار وتحتوي على 5800 مسكن .
- الحي الثاني: يتربع على مساحة تقدر ب:135هكتار ويضم 6200 مسكن.

- الحي الثالث: تقدر مساحته الإجمالية 90 هكتار تضم 300 مسكن، تقدر مساحة الإقامة السكنية ب60 هكتار، وتمثل 30هكتار منطقة النشاطات كما تضمن مخطط شغل الأرض رقم 02.

ويعتبر قرار نشأة المدينة الجديدة ماسينيسا إرادة طوعية وسياسة تدعمت بالمرسوم الوزاري رقم(224/200) الصادر في 2000/08/05، علما أن القانون الجزائري الخاص بمجال العمران لا يتوفر على أطر قانونية واضحة تهيكل وتنظم المدن الجديدة، فقد برمجت بها جملة من التجهيزات و المرافق بمستويات مختلفة تتماشى و مستوى وحدة جوارية سكنية إلى مستوى مدينة لتوفير مختلف الخدمات.

2- دوافع إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا: ترجع الدوافع وراء إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا إلى ما يلي:

أ- استمرار توسع مدينة قسنطينة من خلال مجالات جديدة غير مباشرة لمجالها.

ب- استجابة للاحتياجات المتزايدة للسكن في مدينة الخروب لغرض استيعاب الفائض السكاني.

ج- احداث توازن في النسيج الحضري لمدينة الخروب .

د- اجتناب التوسع على حساب الأراضي الزراعية المتواجدة غرب وشمال وجنوب مدينة الخروب ولأجل التحكم في التوسعات العمرانية العشوائية التي من شأنها أن تشوه شكل مدينة الخروب.

هـ- البحث عن حلول آنية ومستقبلية لاستيعاب التدفقات السكانية لعاصمة الشرق قسنطينة وكذا توجيه توسع مدينة الخروب وهذا ما تستجيب له الطاقة العقارية للمدينة الجديدة من خلال مساحتها المقدرة ب463 هكتار.

3- معايير اختيار موضع المدينة الجديدة ماسينيسا ويمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب445هكتار، ما مكنها من استقبال مشروع ضخم لإنشاء مدينة جديدة، هذه الأراضي هي أساسا ذات مردودية زراعية ضعيفة، كما أكدت الدراسات أن المنطقة صالحة للبناء والتعمير.

ب- موقعها المميز والمحصور بين محورين هامين متمثلين في الطريق الوطني رقم(20) الرابط بين (قسنطينة ، قالمة، وعنابة) وكذلك الطريق السريع رقم (03) الرابط بين قسنطينة، أم البواقي وباتنة.

ج- الصيغة القانونية لأراضي المدينة الجديدة ماسينيسا التي تعتبر ذات ملكية عمومية.

د- سهولة الاندماج الحضري بسبب قربها من مدينة قسنطينة وكذا مركز مدينة الخروب (حوالي 15 كلم)

4- موقع المدينة الجديدة ماسينيسا: تقع المدينة الجديدة ماسينيسا شرق مدينة الخروب عند مفترق طريقين وطنيين هامين هما الطريق الوطني رقم(03) والطريق الوطني رقم (20)، تتربع على مساحة تقدر ب :325 هكتار يحدها: من الشمال أراضي زراعية شاسعة. من الشرق ضريح ماسينيسا والأراضي الشاسعة ذات الملكية الخاصة. من الغرب الطريق الوطني رقم (03) الذي يفصلها عن مدينة الخروب. من الجنوب الطريق الوطني رقم (20) الرابط بين قسنطينة قالمة، وعنابة.

5- التنظيم المجالي للمدينة الجديدة ماسينيسا: بعد أن استنفذت قسنطينة أراضيها وتوقفت حركة التعمير بها تم توجيه برامج التعمير والتنمية نحو مناطق التوسع الجديدة بها، ومن ضمنها مدينة ماسينيسا، من خلال مخططات التهيئة والتعمير التي حاولت تجسيدها على مجالها، وسنتعرف على حركة التعمير بها من خلال العناصر التالية:

5-1- خطة المدينة الجديدة ماسينسا: تمثل خطة المدينة العامل الرئيسي الذي ينعكس على شكلها وتركيبها الداخلي، والمدينة بدون خطة تعني تطور عمراني عشوائي يتصف بالفوضى والارتباك، ولهذا فكل مدينة تمارس نشاطها ضمن إطار خطتها الموضوعة آنيا ومستقبلا، حيث تصور بعض العلماء في الماضي شكل المدينة المخططة هي المدينة المستديرة أو المربعة أو المستطيلة التي تشبه قراهم التي عاشوا بها، ويميز رجال التخطيط في معظم جهات العالم بين ثلاثة أنماط رئيسية وهي خطة الزوايا القائمة وهي الأكثر انتشارا، وخطة الحلقات الدائرية ثم الخطة الشريطية التي تجد إقبالا كبيرا عليها في وقتنا الحالي، وبالملاحظة الدقيقة لخريطة المدينة الجديدة ماسينيسا نستخلص نمطين أساسيين هما: **(مكتب الدراسات Bem، 2009)**

أ- مخطط شغل الأرض 1و2: شكلهما يختلف باختلاف تنوع انحدارات الأرض لكنه في الأساس يقترب إلى المخطط الشطرنجي المنتظم وهذا ما يسهل عملية النمو العمراني.

ب- مخطط شغل الأرض 3: حيث قسمت التحصيصات إلى أشكال هندسية مختلفة (نصف دائرية،..) مع ملاحظة وجود أشكال غير منتظمة من الناحية العمرانية قسمت بها أجزاء كبيرة من التحصيصات (تحصيص ماسينيسا والحياة الذين قسمت أراضيهما بطرق غير منتظمة لا تمثل أي شكل تخطيطي).

5-2- المحاور المهيكلة للمدينة: من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمكن تحديد أهم المحاور المهيكلة للمدينة الجديدة ماسينيسا حسب درجة تأثير وأهمية كل منها على المجال الحضري نجد:

أ- الطريق الوطني رقم(03): الرابط بين مدن (قسنطينة ، أم البواقي وباتنة) الواقع غرب المدينة والذي يفصل المدينة الجديدة ماسينيسا عن مدينة الخروب.

ب- الطريق الوطني رقم(20): الرابط بين قسنطينة، قالمة وعنابة الواقع جنوب المدينة الجديدة ماسينيسا.

ج- شوارع رئيسية: أهمها "شارع 11 ديسمبر" الذي يعتبر مدخلا أساسيا للمدينة الجديدة ماسينيسا.

مفترق الطرق الذي يمثل مركز الحي رقم 01 من مخطط شغل الأرض رقم 01 (و هو غير مهيأ حاليا).

5-3- خصائص النسيج العمراني :إن دراسة النسيج العمراني في المجال الحضري تعتمد على دراسة نسبة التقارب بين البناءات وكيفية بناءها وانسجامها وتموضعها، ومدى ملائمتها وطابع المدينة و إطارها العمراني العام، فبدراسة النسيج العمراني لمدينة ماسينيسا، نجد أنه ينقسم إلى نوعين هما :

أ - مخطط شغل الأرض رقم 01: ويغلب عليه طابع السكن الجماعي الذي تم تجسيده من خلال برامج مدروسة، حاولت من خلالها السلطات المعنية إعطاء صورة مميزة للمدينة، بترك مسافات مدروسة بين العمارات وإعطاء أهمية للطرقات، والمساحات الخضراء، ما نتج عنه نسيج عمراني متوازن .

ب – مخطط شغل الأرض رقم 03: يغلب عليه السكن الفردي والتحصيصات، فنجد تقاربا كبيرا بين السكنات، مع عدم مراعاة توزيع المساحات الخضراء وأماكن التنزه بصورة كافية ومتوازنة مما شوه النسيج العمراني، إضافة إلى تقسيم القطع الأرضية بطرق غير منتظمة نظرا للطابع الجغرافي للمنطقة.

5-4- تقسيم المدينة الجديدة ماسينيسا إلى أحياء وتحصيصات: إن التحكم الجيد والتسيير الأمثل للمدينة من خلال مخططات شغل الأرض فرض على السلطات المعنية والمبرمجة لتشييد المدينة الجديدة ماسينيسا تقسيمها إلى أحياء وتحصيصات، وفي إطار القرارات التي صدرت عن وزارة الداخلية والقاضية بإعادة تسمية أحياء المدن الجزائرية على أسماء الشهداء والمجاهدين، وسعيا من الحكومة لدعم عصرنة وتطور المدن الجزائرية واستعمال جهازGPS، لأجل تسهيل الحركة المرورية والتعرف على أحياء المدن ومختلف الاتجاهات.

6- التوزيع المجالي للتجهيزات الحضرية العمومية بالمدينة الجديدة ماسينيسا: تؤدي التجهيزات الحضرية العمومية دورا هاما في التنمية والتطور للمجتمعات البشرية إذ يحتاج كل مجال سكني لتجهيزات ضرورية ترتبط عادة بعدد السكان ولها تأثيرات مباشر في توزيع السكان وتنظيمهم واستقرارهم، كما يتجلى دور التجهيزات الحضرية في تقديم الخدمة و تلبية حاجات السكان سواء كانت إدارية، تعليمة، صحية و رياضية...، ليكون بذلك المجال الحضري متكامل و يتوفر على

كامل الوظائف وليس مجرد مجال للنوم فقط، كما تختلف وظائف التجهيزات باختلاف مجال تأثيرها حسب نوعها و حجمها، وتتوفر المدينة الجديدة ماسينيسا على:

6-1- التجهيزات السكنية: هناك عدة تقسيمات أعطيت للسكن من خلال الدراسات في المجال الحضري والعمراني، وقد حاولنا من خلال دراستنا تقديم أنواع السكن عبر التقسيم التالي(**بوزنون، 2016، ص 23**):

6-1-1-السكن الجماعي: إن الهدف الأساسي من إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا هو تشكيل قاعدة هامة من السكن بقصد المساهمة في القضاء على مشكل السكن والمحافظة على الأراضي الزراعية بمدينة الخروب والتي بدأت التوسعات العمرانية تقترب منها، وكان المبدأ الأساسي لإنشاء هذه المدينة هو إعطاء الأولويّة للسكنات الجماعية حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة 78 % من مجموع السكنات المبرمجة مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع والتمازج بين مختلف أنواع السكن الجماعي، حيث تتنوع فيه صيغ السكن الجماعي وهي السكن الجماعي الاجتماعي، الجماعي التساهمي، البيع بالإيجار، والجماعي الترقوي، وقد قسمت المشاريع السكنية الجماعية في المدينة الجديدة ماسينيسا كما يلي جدول رقم التالي الذي يمثل نسب توزيع البرامج السكنية الجماعية:

نوع السكن	اجتماعي	تساهمي	بيع ايجار	ترقوي
نسبة السكن%	62	15	13	10

المصدر مديرية السكن والأشغال العمومية (قسنطينة) 2011.

6-1-2- السكن الفردي: تم إنشاء هذا النوع من السكنات منذ بداية التسعينات أي قبل إطلاق مشروع المدينة الجديدة ماسينيسا سنة 2000، وتم دمجها بالمدينة من خلال مخطط شغل الأرض رقم 03 .

6-2- التجهيزات التعليمية والتكوين المهني: تضم المدينة الجديدة ماسينيسا مؤسسات للأطوار الثلاث ومركز التكوين المهني وهي موزعة كالآتي(مديرية التربية الوطنية، 2015):

أ- الطور الأول(الابتدائيات): تنتشر الإبتدائيات في المدينة بالتوازي مع الكثافة السكانية لكل منطقة في المدينة، و بمعدل شغل 29 تلميذ بالقسم، موزعة على التحصيصات (مخطط شغل الأرض رقم03)

ب- الطور الثاني(الإكماليات): التجهيزات التعليمية في الطور الثاني متمثلة في 03 متوسطات بمعدل 32 تلميذ بالقسم تتوزع بشكل غير متوازن حيث نجد متوسطتين بالحي رقم 01 ومتوسطة بالحي رقم 02، غير أن التلاميذ القاطنين بتحصيصات مخطط شغل الأرض رقم 03 يجدون صعوبة في التمدرس لبعدها عن مقر سكناهم.

ج- الطور الثالث(الثانوي): تتوفر المدينة على مؤسستين قادرتين على تلبية حاجيات تلاميذ المدينة.

د- التكوين المهني: تضم المدينة الجديدة ماسينيسا مركزا للتكوين المهني و التمهين الذي يقع ضمن مخطط شغل الأرض رقم01 ، منذ 2012 حيث يوفر تكوين و تمهين في اختصاصات متعددة.

6-3- التجهيزات الصحية: تتوفر ماسينيسا على تجهيزين للصحة الجوارية لا يلبيان حاجيات السكان المتزايدة وهما: قاعة علاج وعيادة متعددة الخدمات، وبالمقابل نجد عدد من الأطباء الخواص عبر مختلف أحياء المدينة، يعملون على توفير الخدمة الصحية لسكان المدينة الجديدة ماسينيسا، على غرار عيادة الطب العام وطب الأطفال، مخبر للتحاليل الطبية، جراحة الأسنان، كما تستفيد من خدمات المستشفى البلدي التابع لمدينة الخروب القريب.

6-4- التجهيزات الإدارية الاجتماعية والخدماتية: تفتقر المدينة للهياكل الإدارية والمنشآت القاعدية، كالبنوك، والفنادق، والشركات،.. إلخ، فهي لا تتوفر إلا على التجهيزات الإدارية التالية:

- ✓ الملحق البلدي- مركز البريد و المواصلات - ديوان الترقية والتسيير العقاري.

6-5-التجهيزات الأمنية: يوجد في المدينة الجديدة ماسينيسا تجهيز أمني واحد يتمثل في مقر الأمن الحضري، ما جعل سكان المدينة الجديدة يعانون من مشاكل أمنية بالأحياء السكنية.

6-6-التجهيزات التجارية: من أهم المرافق الموجودة في المدينة الجديدة ماسينيسا والتي دورها الأساسي تلبية حاجيات ومتطلبات السكان اليومية هي التجهيزات التجارية حيث نجد :

أ-المركز التجاري (60+50 محل): و يعتبر أقدم سوق مغطى بالمدينة لتغطية حاجيات السكان باعتبار أن معظم السكنات الجماعية الاجتماعية لا يتوفر طابقها الأرضي على محلات تجارية.

ب- المركز التجاري O.P.G.I: والذي يحتوي على 40 محلا تجاريا أربع محلات فقط في الخدمة الأخرى لا تزال مغلقة، حيث أصبح السكان يشتكون منه بعد أن صار وكرا للممارسات اللاأخلاقية.

ج - المركز التجاري الخاص(البركة) – السوق الجواري (المنار)،– السوق الجواري (ماسينيسا).

6-7- التجهيزات الثقافية والترويحية: تفتقر المدينة الجديدة ماسينيسا إلى أي نوع من التجهيزات الثقافية بخلاف دار الشباب "عبد القادر علولة"، والتي تضفي صبغة ثقافية للمدينة، وكذا فندق (قوس قزح) ذو الأربع نجوم، الذي يوفر خدمة لرجال الأعمال و الزوار. ويعتبر ضريح القائد النوميدي ماسينيسا المتواجد بأعالي المدينة الجديدة ماسينيسا إرث حضاري هام يعطي للمنطقة دفع في المجال السياحي ومن تم المجال الاقتصادي، فقد كان من المبرمج إنشاء قرية سياحية لكن المشروع لم يرى النور، ونظرا لغياب الأمن أصبح مرتعا للآفات الاجتماعية.

6-8- التجهيزات الدينية: وقد تميزت بنقص كبير حيث تتوفر المنطقة على مسجدين فقط.

6-9- تجهيزات البنية التحتية بالمدينة الجديدة ماسينيسا: تعتبر البنية التحتية من التجهيزات المهمة في المدينة والتي تتمثل في شبكة الطرقات والمياه والكهرباء والصرف الصحي،..وهي القاعدة الأساسية في نشأة المدينة ورسم خريطتها العمرانية، فالمدينة الجديدة تتوفر على بنى تحتية مقبولة وهي كالآتي:

6-9-1- **شبكة الطرق:** تعد شبكة الطرق من الهياكل و المنشآت الأساسية للمدينة كونها تساعد على القيام بوظائفها حيث تتحكم في نمو وتطور المدن وتعد ابرز المحاور المهيكلة للمجال، وتتمثل في: طرق أولية وثانوية، كما نلاحظ كذلك انتشارها المنظم بين التجمعات والأحياء.

6-9-2- **الشبكات التقنية:** ويقصد بها شبكة الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي حيت تعتبر ذات أهمية كبيرة في الحياة اليومية للسكان.

أ- **شبكة المياه الصالحة للشرب:** تغطية كاملة، حيث تتزود المدينة الجديدة ماسينيسا بالمياه الصالحة للشرب من خزانين موجودين شمال شرق المدينة وحسب مصلحة توزيع المياه بالخروب فان معدل التغطية يقدر بنسبة 100 % وذلك يوميا وبصورة مستمرة 24/24سا.

ب- **شبكة الصرف الصحي:** موزعة على كامل المحيط العمراني بما يضمن المحافظة على نظافة المحيط وصحة المواطن، وهي متصلة بالقناة الرئيسية لمدينة الخروب والتي تصب في واد بومرزوق.

ج- **شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي:** المدينة الجديدة مزودة كليا بشبكة الكهرباء باتصالها بشبكة الكهرباء الخاصة بمدينة الخروب، عدا عن خدمة الإنارة العمومية، كما تم ربطها بالغاز الطبيعي المتصل مباشرة بشبكة الغاز الخاصة بمدينة الخروب بالإضافة إلى أن الشبكة مزودة ب 08 محولات لتخفيف الضغط الذي يصل إلى المناطق السكنية.

6-10- **محطة متعددة الخدمات:** وهي ذات أهمية نظرا لتموقعها بمحاذاة الطريق الوطني رقم (20) الذي أمكنها من إعطاء خدمة لمستعملي هذه الطريق ذو الحركية الكبيرة وكذا سكان ماسينيسا و الخروب على حد سواء.

7- مشكلة تكيف السكان مع البيئة الجديدة: تثير مشكلة التكيف أو التوافق مع البيئة العديد من التساؤلات لدى الباحثين، وبخاصة في مجال الإيكولوجية الثقافية، حيث يشير مفهوم الإيكولوجية الثقافية إلى دراسة العمليات التي يستطيع الفرد من خلالها أن يتكيف مع البيئة الجديدة التي يعيش فيها، حيث تخلف عملية انتقال الأفراد إلى مجتمع جديد الكثير من المشاكل وعدم الاستقرار(**حمادة، 2016، ص 285**)، وهذا ما وقع بالمدينة الجديدة ماسينيسا فهي تحمل مزيجا من الأفكار والعادات والتقاليد كونها جمعت بين سكان الأحياء الشعبية والأكواخ القصديرية والأحياء العصرية المعروفون بسكان «الضيق»، ووحدت بينهم، وبالرغم من اختلاف ذهنية سكانها الذين رحلوا إليها من مختلف

المناطق ومختلف المستويات الثقافية والاجتماعية، وبالرغم من طغيان العروشية بالمدينة من سكان أولاد سيدي أعمر سكان عوينة الفول، سكان السوسيال..، وهي حالات تحتاج لدراسات اجتماعية لذهنيات سكانها، فأولاد سيدي أعمر حسب ما صرحت به رئيسة مندوبية ماسينيسا ينحدرون من عين فكرون ولاية أم البواقي عرفوا بإبائهم، يتميزون بعادات و تقاليد خاصة بهم وقليلو الانصهار مع الآخر، والفئة الثانية أولاد عوينة الفول يقال عنهم أنهم يتميزون بالحيوية والمرح، أما من يطلق عليهم «سكان السوسيال» فإن بعض سلوكاتهم تعكس هذا المصطلح سوسيال وهذا طبعا لأسباب عديدة منها النفسية والاجتماعية، لأنهم أصبحوا يعيشون جوا جديدا غير الذي ألفوه، لاسيما وأن معظمهم جاءوا من أحياء عصرية وهم يدخلون في قائمة سكان (الضيق)، وبالمقابل يوجد من الشباب من استطاع التكيف مع البيئة الجديدة وهذا راجع لسببين أولهما هو حصوله على المسكن، وثانيهما قلة شعوره بالروابط القبلية والعائلية، والبحث عن الذاتية والاستقلال بعيدا عن الأسرة والعائلة لتحقيق أهداف معينة. غير أن سكان ماسينيسا يتسمون بهدوء سلوكاتهم رغم معاناتهم اليومية، والمدينة بالفعل يغلب عليها طابع الهدوء، بحيث سميت بمدينة"المراقد"، لأن جل سكانها قدموا من وسط مدينة قسنطينة و هم يعملون بها، يودعونها صباحا ولا يعودون إليها إلاّ في الليل، خاصة الشباب الذين اعتادوا على أحيائهم التي ولدوا وتربوا فيها وحولوا منها (السويقة، عوينة الفول، رحبة الصوف، رحماني عاشور..) ويشدهم الحنين اليها، باعتبارها تمثل الرئة التي تتنفس بها الولاية ككل.

8– المشاكل التي تعاني منها المدينة الجديدة ماسينيسا: بالرغم من الحركة التنموية التي شهدتها مدينة ماسينيسا الجديدة في قطاع السكن حيث لمسنا التفاف المسؤولين نحوها وتوجيه حركة التعمير بها، غير أن هذا غير كافي لأننا اكتشفنا من خلال زياراتنا الميدانية للمجال وبعد اطلاعنا على مخططات التهيئة والتعمير أنها تتعارض مع الواقع الذي تتواجد عليه المدينة وسنوجز اهم هذا المشكلات في:

– إن طبيعة النسيج العمراني الذي تتشكل منه مدينة ماسينيسا يعاني من التشوه ويفتقد إلى اللمسة الجمالية بسبب غياب التناسق وتفشي المظاهر التي يقوم بها السكان كالتغيير العشوائي لواجهات العمارات وانتشار الممارسات السلبية(نشر الملابس، الصوف الكسكس، تربية الحيوانات،.. إلخ) ما أدى إلى تفشي مظاهر ترييف المدينة.

– تعاني المدينة الجديدة ماسينيسا على مستوى طرقاتها وأرصفتها فهي غير معبدة ومهترئة.

– انتشار التلوث بأنواعه بالمدينة نظرا لسلوكات بعض السكان غير الحضرية، بالإضافة إلى انتشار باعة الخضر المتجولين وعدم تنظيف مخلفاتهم بعد الانتهاء من البيع.

– المدينة تكاد تخلو من التجهيزات الإدارية والخدماتية التي تلعب دور كبيرا في استقرار السكان بها من خلال توفير مناصب عمل داخلها.

– انعدام المساحات العامة وفضاءات لعب الأطفال والمساحات الخضراء، ما أثر سلباً على سكان المدينة.

– انعدام التجهيزات الرياضية والثقافية التي تلعب دور كبير في ضبط سلوكات السكان خاصة الشباب التي من شأنها أن تساهم في مكافحة الآفات الاجتماعية.

– تعاني المدينة من نقص في خطوط النقل والمواصلات، فهي لا تتوفر إلاّ على خطين هما الخروب ومدينة قسنطينة، هذا الوضع جعل السكان يتوجهون إلى النقل غير الرسمي "الفرود".

– كما أن المدينة تشهد غياب شبه تام لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تلعب دور كبير في نقل مشاكل وانشغالات السكان إلى المسؤولين.

9– آليات تنمية المدينة الجديدة ماسينيسا: بناءا على ما سبق و من خلال تحليلنا للواقع الذي تعيشه المدينة على مستوى نسيجها العمراني الذي لا يتوافق مع محتوى مخططات التهيئة والتعمير ووقفونا على مختلف المشكلات الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية التي تعاني منها المدينة، سنحاول تقديم بعض الحلول والمقترحات التي نراها مناسبة لدعم عملية التنمية بها وهي كما يلي:

– ضرورة توحيد مقاييس تجهيز العمارات بفضاءات لعب الأطفال و الحدائق العمومية والملاعب الجوارية المناسبة لمختلف الفئات العمرية وبكل الأحياء.

– إعطاء الأولوية للفضاءات الخاصة بالشباب والأطفال كميزة أساسية لترقية وإضفاء سمة الحياة على المدن الجديدة وإنجاح عملية اندماج سكان فيها وهذا تفادي مشكلات العزلة وخلق بؤر التوتر الاجتماعي التي قد تجعل المدن الاجتماعية فضاء للعزلة والاغتراب.

– ضرورة تحسين وضعية التجمعات السكانية من حيث توفر الهياكل وتوزعها التي تمنحها هويتها الاقتصادية والثقافية و الرياضية وبالتالي توفير التجهيزات الاجتماعية والخدماتية التي يفترض أن تفتح أبوابها قبل إسكان السكان حتى لا تتحول تلك المجمعات السكنية إلى مراقد.

– خلق فضاءات وهياكل تتكفل بتنشيط المساحات المفتوحة و التسلية و الترفيه العائلي و كذا مساحات لعب الأطفال التي تلعب دورا في امتصاص التوترات الاجتماعية و إحساس السكان بالعزلة و بالتالي أحياء الروابط الاجتماعية و تنمية الحس المدني فيها.

– تشجيع السكان على المشاركة الاجتماعية و خلق فضاءات لإحياء نشاطات اجتماعية و ثقافية هادفة من خلال إنشاء لجان استماع و متابعة على مستوى الجمعيات و اللجان الممثلة للأحياء و جمعيات الشباب و البيئة و التراث من أجل تحديد النقائص المسجلة ميدانياً، عدا عن الاحتياجات المستقبلية لأنهم الأقرب إلى المواطن.

– أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة الذي تتكامل فيه أبعادها العمرانية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والإدارية.

– ضرورة توفير مناصب عمل من خلال فتح مراكز تجارية وتشجيع فتح شركات مصغرة موجهة للشباب لخلق قاعدة اقتصادية بالمدينة والتي من شأنها جعلها مركز جذب واستقطاب ودعم التوطن بها.

– دعم عمل مؤسسات المجتمع المدني في تقوية الشعور بالترابط الاجتماعي بين سكان المدينة الجديدة ماسينيسا والمشاركة في عملية تخطيط وتسيير مدينة ماسينيسا في إطار السياسة الحضرية للمدينة.

– العدالة في توزيع البرامج التنموية بين مدن الولاية وتوجيه الاهتمام نحو دعم التنمية بالمدينة الجديدة ماسينيسا، وتطبيق الصرامة في وتقييم ومتابعة عملية إنجاز البرامج التنموية الموجهة للمدينة.

– تفعيل دور التشريعات والقوانين سواء في التطبيق أو المتابعة والرقابة لضمان استمرار التنمية العمرانية المستدامة.

– الاهتمام بالمنظر الجمالي وتشجيع السكان على تقديم المبادرات ذات الشأن البيئي.

– العمل على إحياء مشروع القرية السياحية بالموقع الأثري "ضريح ماسينيسا" والذي من شأنه أن يحقق دخل لخزينة المدينة، وهو مكسب سياحي للمدينة.

الخاتمة: إن السياسة التخطيطية في الجزائر والتي تجسدت من خلال أدوات التهيئة والتعمير انعكست على المجال الحضري، فهي لا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المدينة الجزائرية وأدت إلى تدهور مدنها وعجزها في تلبية احتياجات سكانها من التجهيزات الحضرية الضرورية، فالمسؤولين لا زالوا يكررون نفس الأخطاء التخطيطية التي عانت منها مراكز المدن لتشمل مدنها الجديدة والتي شيدت بنفس الأخطاء، وربما هذا راجع لغياب الرقابة والصرامة في متابعة المشاريع التنموية، والاهتمام بالكم على حساب الكيف، فحتى القطب الجديد "عين النحاس" الذي لم يسكن بعد هو نموذج مكرر عن المدينة الجديدة "ماسينيسا" حيث شيدت أحياء سكنية دون مراعاة التهيئة العمرانية للمجال وتوفير الخدمات الضرورية

لهذه الأحياء، وسوف تسلم لأصحابها وتسكن قريبا، غير مبالين بمعاناة الوافدين الجدد لهذا السكانات التي كانت تمثل حلما لهم، وستتحول إلى معاناة يومية.

المراجع

1. بوزنون بدر الدين، واقع الإنتاج السكني في المدينة الجديدة ماسينيسا–الخروب– ولاية قسنطينة، مجلة علوم وتكنولوجيا، جامعة قسنطينة 3 الجزائر، عدد44، ديسمبر 2016.
2. بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مدينة بسكرة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15جوان 2014.
3. بغريش ياسمينة، تخطيط المدن التوابع– دراسة ميدانية لمجمعات ولاية قسنطينة، رسالة د مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة2، 2013/2012
4. بوقبس نذير ، إشكالية التهيئة الحضرية في الجزائر بين القانون والتطبيق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016.
5. تومي رياض ، أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

6. حطاب سفيان ، د. محمد عبد الصمد رزاز، د. عمار درياس، د. شادلي محمد، أدوات التخطيط الحضري بين النظرية والتطبيق– نموذج مدينة بوسعادة، الجزائر، International Journal of planning, urban and sustainable development، ISSN 2311-9004

7. زناتي جلول، النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية، عمان، ط1، 2005، ص 111

8. شريف رحماني ، الجزائر غد وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني، وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم، ديوان المطبوعات الجامعي، بن عكنون ،الجزائر، سنة 1995، ص 259.

9. الطويل فتيحة ،" السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية"، دراسة ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2005.

10. عثمان محمد عبد الستار ،"**المدينة الاسلامية**"، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

11. قيرة اسماعيل، توهامي ابراهيم، دليمي عبد الحميد، التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى، عين مليلة، 2008.

12. قديد محمود حميدان ،د. رشيد عباس الجزراوي، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن ط1، 2015.

13. لعروق محمد الهادي ، التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، 9-10 جانفي2008، جامعة منتوري، قسنطينة.

14. مصطفى عمر حمادة، السكان و تنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

15. مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016.

16. الجريدة الرسمية، القانون رقم06/06 المؤرخ في 20فيفري 2006، المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة، الفصل الثاني :التعاريف والتصنيف، العدد15، الصادر في 12 مارس 2006.

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5 ، 14 مايو سنة 2002 م قوانين خاصة بالتعمير.

18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر1990، قانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المادة 11.

19. المصلحة التقنية ، للفرع البلدي بالمدينة الجديدة ماسينيسا.

20. تقرير مكتب الدراسات(Bem)، ميلة، 2009.

21. مديرية التربية الوطنية بقسنطينة، 2015.